



الأمم المتحدة

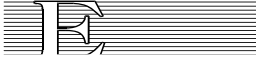
مفوضية الاتحاد الأفريقي
المجلس الاقتصادي والاجتماعي
اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

الاجتماع الثالث للجنة الخبراء

الاجتماع السابع والعشرون للجنة الخبراء التابعة للجنة الاقتصادية لأفريقيا
29-26 آذار/ مارس

الدورة الثالثة لمؤتمر وزراء الاقتصاد والمالية الأفريقيين

الدورة الحادية والأربعون للجنة الاقتصادية لأفريقيا
31 آذار/ مارس - 2 نيسان/ أبريل 2008



Distr.: General
E/ECA/COE/27/4
AU/CAMEF/EXP/4(III)
Date: 29 February 2008

الاجتماعات السنوية المشتركة الأولى
لمؤتمر الاتحاد الأفريقي لوزراء الاقتصاد والمالية
ومؤتمر اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لوزراء المالية

والتخطيط والتنمية الاقتصادية

أديس أبابا، إثيوبيا

Arabic
Original: English

تقييم التقدم المحرز في مجال التكامل الإقليمي في أفريقيا

المحتويات

ألف - مقدمة.....	1
باء - حكومة الاتحاد ومراجعة الاتحاد.....	1
جيم - القرارات الرئيسية التي اتخذتها الجماعات الاقتصادية الإقليمية في الآونة الأخيرة.....	4
دال - الأنشطة الرئيسية التي اضطلعت بها مفوضية الاتحاد الأفريقي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا في مجال التكامل الإقليمي.....	10
هاء - الأنشطة المقررة للجنة الاقتصادية لأفريقيا في مجال التكامل الإقليمي.....	13
واو- الطريق إلى الأمام.....	17

ألف - مقدمة

1 - تواصل مفوضية الاتحاد الأفريقي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا المشاركة في الأنشطة والبرامج الداعمة للرؤية الاستراتيجية للاتحاد الأفريقي لبناء أفريقيا متحدة ومتكاملة تقوم على التكامل السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي. فمن منظور قيادة الاتحاد الأفريقي سبّيح تحقيق التكامل التام في أفريقيا مواجهة تحديات القارة الإنمائية بفضل تحقق التآزر الاقتصادي إذ إن الميزة الاقتصادية لجماعة اقتصادية أفريقية بأكملها أعلى من مجموع الميزات الاقتصادية لدولها الأعضاء منفصلة. كما تأتي الحاجة إلى التكامل التام بدافع عوامل منها نشوء نظام اقتصادي جديد، وتكون تكتلات إقليمية في جميع القارات، وظهور عولمة لا حدود لها، وتحقيق تقدم في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والمفاوضات التجارية متعددة الأطراف في إطار منظمة التجارة العالمية.

2 - وتنبثق ولاية مفوضية الاتحاد الأفريقي المتمثلة في مواصلة الأنشطة والبرامج المتعلقة بالتكامل الإقليمي والمختصرة في الرؤية الاستراتيجية للمفوضية عن القانون التأسيسي الذي أنشئ الاتحاد الأفريقي بموجب، وإعلان سرت المعتمد في 9 أيلول/سبتمبر 1999، ومعاهدة أبوجا، وخطة عمل لاغوس. وشارك في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في أنشطة وبرامج التكامل الإقليمي منذ عام 1958 إلا أن مؤتمر قمة رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي كلفها عام 2006 في بانجول، غامبيا، بموصلة الاضطلاع بدور حيوي في مساعدة وتيسير عمل الاتحاد الأفريقي والجماعات الاقتصادية الأفريقية للنهوض بخطة التنمية في القارة.

3 - وجعلت مفوضية الاتحاد الأفريقي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، اللتان تسلحنا بالولاية التي أسندتها إليهما مؤتمرات قمة الاتحاد الأفريقي، جعلنا من ترويج وتعزيز برنامج التكامل الإقليمي القاري حجر الزاوية في أنشطتهما. وفي هذا الصدد، ما فتئت المؤسساتان تدعمان الجهود الرامية إلى التعجيل بتحقيق التكامل السياسي والاجتماعي والاقتصادي في القارة وممارسة النفوذ لتهيئة ظروف مواتية وبيئة ملائمة تنبج للقارة القيام بدورها الصحيح في الاقتصاد العالمي. وعلاوة على ذلك، تواصل المؤسساتان دعم المؤسسات التي تدفع ببرامج التكامل الإقليمي قدماً، ومنها الجماعات الاقتصادية الإقليمية، والمشاركة في المبادرات والأنشطة العابرة للحدود في قطاعات ذات أهمية حيوية بالنسبة لهذا البرنامج.

4 - ونظرا لدورهما الاستراتيجي في خطة القارة الإنمائية، فإن الغرض من هذه المذكرة هو تقديم تقرير مرحلي إلى مؤتمر وزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين عن مبادرات التكامل الإقليمي في أفريقيا والنماس دعم الوزراء للمفوضية واللجنة للاضطلاع ببرامجهما وأنشطتهما المقررة بشأن التكامل الإقليمي.

باء - حكومة الاتحاد ومراجعة الاتحاد

5 - في محاولة للإسراع بتحقيق برنامج التكامل القاري، أجرى مؤتمر رؤساء الدول والحكومات في دورته العادية التاسعة، المعقودة في أكرا، غانا، في الفترة من 1 إلى 3 تموز/يوليه 2007، مناقشة جوهرية بشأن حكومة الاتحاد لأفريقيا. وفي ختام المناقشة، أصدرت قيادة الاتحاد إعلان/أكر الذي التزم فيه رؤساء الدول والحكومات بالتعجيل بتحقيق التكامل الاقتصادي والسياسي في القارة، بما في ذلك إنشاء حكومة الاتحاد لأفريقيا.

6 - ولتوفير رؤية واضحة عن مستقبل الاتحاد الأفريقي والوحدة الأفريقية، أنشأ رؤساء الدول والحكومات لجنة وزارية للنظر في عدد من المسائل المتصلة بحكومة الاتحاد. وتبعاً للإعلان، أنشأ رئيس الاتحاد الأفريقي حينذاك، الرئيس ج. أ. كوفور من غانا، فريقاً من الشخصيات البارزة ليقوم بمراجعة مؤسسية للاتحاد الأفريقي وأجهزته. وقدم كل من اللجنة الوزارية والفريق تقريراً إلى الدورة العادية العاشرة لمؤتمر رؤساء الدول والحكومات، المعقودة باديس أبابا، إثيوبيا، في الفترة من 31 كانون الثاني/يناير إلى 2 شباط/فبراير 2008.

(أ) تقرير اللجنة الوزارية عن حكومة الاتحاد

7 - قدمت اللجنة الوزارية إلى الدورة العادية العاشرة لمؤتمر رؤساء الدول والحكومات عدداً من التوصيات منها ما يلي:

- مشاركة الشعوب الأفريقية في حكومة الاتحاد: ينبغي أن تشجع الحكومات الأفريقية منظمات المجتمع المدني، والمنظمات الشبابية والنسائية، والقطاع الخاص، والأوساط الأكاديمية، والمغتربين، والجمهور على المشاركة في العملية الخاصة بحكومة الاتحاد؛
- الترويج للاتحاد الأفريقي: ينبغي للدول الأعضاء أن تنشئ لجاناً وطنية تعنى بشؤون الاتحاد الأفريقي؛
- المؤسسات وحكومة الاتحاد: ينبغي تعزيز مفوضية الاتحاد الأفريقي وغيرها من المؤسسات. وفي هذا الصدد، ينبغي أن تعاد هيكلة الاتحاد الأفريقي، وأن يمكن ويعزز ويؤدي مهاماً تنفيذية؛

□ **العلاقة بين حكومة الاتحاد والجماعات الاقتصادية الإقليمية:** ينبغي أن تدرج الجماعات الاقتصادية الإقليمية في إطار حوكمة الاتحاد الأفريقي لجعلها أدوات وآليات لمواءمة وتنفيذ السياسات والبرامج المشتركة للاتحاد.

8 - وأقرت اللجنة نهجا من ثلاث مراحل بخصوص حوكمة الاتحاد:

المرحلة الأولى: إنشاء حكومة الاتحاد؛
المرحلة الثانية: توطيد دعائم حكومة الاتحاد؛
المرحلة الثالثة: إنشاء الولايات المتحدة الأفريقية.

9 - واقترحت اللجنة الخيارات التالية بوصفها أطرا زمنية لتنفيذ هذه المراحل الثلاث:

الخيار 1: التنفيذ خلال فترة 9 سنوات: 3 سنوات لكل مرحلة؛
الخيار 2: التنفيذ خلال فترة 15 سنة: 5 سنوات لكل مرحلة؛
الخيار 3: التنفيذ خلال فترة 25 سنة: 10 سنوات للمرحلة الأولى و 10 سنوات للمرحلة الثانية و 5 سنوات للمرحلة الثالثة.

(ب) تقرير مراجعة عن حكومة الاتحاد

10 - قدم فريق الشخصيات البارزة المعين لإجراء مراجعة مؤسسية للاتحاد الأفريقي وأجهزته، بعد أن درس المواضيع ذات الصلة دراسة وافية، عددا من التوصيات منها ما يلي:

- ينبغي أن يعود المؤتمر إلى عقد دورة عادية واحدة في السنة، وعند الاقتضاء، يمكن عقد دورة استثنائية حسبما يكون ذلك مناسباً؛
- ينبغي أن يسعى رؤساء الدول والحكومات، بعد اختتام كل مؤتمر قمة، إلى إبلاغ شعوبهم وجمعياتهم التشريعية ولجانهم الوطنية للتكامل بما تم التوصل إليه من قرارات خلال مؤتمرات القمة؛
- ينبغي إنشاء آلية لرصد تنفيذ قرارات المؤتمر على مختلف المستويات؛
- ينبغي أن يعاد تصميم المجلس التنفيذي في شكل مجالس وزراء يتم اختيارهم من كل قطاع على حدة؛
- إنشاء لجنة خبراء مخصصة تتألف من ممثلي ثلاثة بلدان اختيرت لاستضافة المؤسسات المالية الثلاث (الكاميرون وليبيا ونيجيريا)، ورابطة المصارف المركزية الأفريقية، ومفوضية الاتحاد الأفريقي، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا التابعة للأمم المتحدة، ومصرف التنمية الأفريقي، والجماعات الاقتصادية الإقليمية. وستقوم اللجنة، التي ينبغي أن يرأسها شخص مستقل يلتزم بالأفريقية الجامعة، بإعداد خارطة طريق لإنشاء المؤسسات المالية الثلاث؛
- ينبغي أن يمارس الرئيس السلطة الكاملة داخل المفوضية بصفته كبير الموظفين التنفيذيين والمحاسبين؛
- ينبغي أن يكون الرئيس ونائبه من الرجال و/أو من النساء ذوي رؤية معروفة وأن يلتزموا بالأفريقية الجامعة وبالتكامل القاري. ويجب أن تكون لديهما خبرة في مجال الحوكمة. ولا ينبغي أن يرتبط انتخابهما بمنطقتهم؛
- ينبغي الفصل بين انتخاب المفوضين والمناصب التي سيشغلونها. ويتولى الرئيس مسؤولية إسناد المناصب ورصد أداء المفوضين وضبطه بصفته كبير الموظفين التنفيذيين في المفوضية.

11 - وبعد النظر في التقريرين معاً، قررت الدورة العادية العاشرة لمؤتمر رؤساء الدول والحكومات إحالة مسألة حكومة الاتحاد إلى لجنة تتألف من اثني عشر رئيس دولة وحكومة (إثيوبيا وأوغندا وبوتسوانا والجمهورية العربية الليبية وجمهورية تنزانيا المتحدة وجنوب أفريقيا والسنغال وغابون وغانا والكاميرون ومصر ونيجيريا). وستقدم اللجنة توصيات مناسبة إلى الدورة العادية المقبلة للمؤتمر في تموز/يوليه 2008.

12 - وفيما يتعلق بتقرير مراجعة الاتحاد الأفريقي، أذنت الدورة العادية العاشرة لمؤتمر رؤساء الدول والحكومات بعقد دورة استثنائية للمجلس التنفيذي للنظر في التقرير وتقديم توصية مناسبة عن طريق لجنة الإثني عشر رئيس دولة وحكومة.

جيم - القرارات الرئيسية التي اتخذتها الجماعات الاقتصادية الإقليمية في الآونة الأخيرة

13 - تحرز أفريقيا تقدما كبيرا في محاولاتها لتحقيق التكامل. لكن النتائج متفاوتة. ورغم العراقيل والتحديات، تحقق تحسن في مجالات التجارة، وسياسات الاقتصاد الكلي، والهيكل الأساسية، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ومنذ المؤتمر الأخير، نفذ عدد من الجماعات الاقتصادية الإقليمية قرارات هامة تهدف إلى تسريع وتيرة التكامل الإقليمي وتعميقه في المناطق دون الإقليمية.

(أ) الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا

14 - منذ عام 2007، تحولت الأمانة التنفيذية للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا إلى مفوضية وأعيدت هيكلة أجهزتها الرئيسية للمساعدة في التعجيل بعملية التكامل والتنمية في منطقة غرب أفريقيا دون الإقليمية.

15 - وفي كانون الثاني/يناير 2008، عقدت هيئة رؤساء دول وحكومات الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا مؤتمر قمته في وأغادوغو، بوركينا فاسو. ومن بين القرارات التي اتخذتها الهيئة ما يلي:

النمو والفقر والتقارب على مستوى الاقتصاد الكلي

- ❖ الحاجة إلى العمل الجماعي لإيجاد حلول مستدامة للتخفيف من الآثار السلبية لارتفاع سعر النفط وأزمة الطاقة؛
- ❖ حاجة الدول الأعضاء إلى تعزيز الإدارة الهيكلية لاقتصاداتها وإصلاحاتها فضلا عن عملية التكامل الإقليمي من أجل توطيد النمو المطرد وبالتالي الحد من الفقر في المنطقة؛
- ❖ دعوة مفوضية الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا إلى التعجيل بإعداد مبادئ توجيهية وإجراءات واضحة لتنفيذ برنامج التعاون النقدي للجماعة بفعالية؛
- ❖ تحديد الهيئة التزامها باعتماد التكامل الإقليمي باعتباره حافزا لتسريع وتيرة النمو الاقتصادي والحد من الفقر في المنطقة دون الإقليمية. وفي هذا الصدد، اعتمدت الهيئة ورقة الإستراتيجية الإقليمية للحد من الفقر التي أعدتها المفوضية.

اتفاقات الشراكة الاقتصادية

- ❖ إعادة رؤساء الدول والحكومات تأكيد موقفهم المشترك لإبرام اتفاق شراكة اقتصادية موجه نحو التنمية بخدم مصالح سكان غرب أفريقيا. وقد شددت الهيئة على الحاجة الملحة إلى وضع الصيغة النهائية للاتفاق بطريقة عادلة ومتوازنة بحيث يكون مفيدا لكل من غرب أفريقيا والاتحاد الأوروبي؛
- ❖ دعت الهيئة البلدان التي وقعت بالأحرف الأولى على الاتفاقات المؤقتة إلى أن تكفل اتساقها مع الالتزامات التي قطعتها في إطار التكامل الإقليمي؛
- علاوة على ذلك، أكدت الهيئة الحاجة إلى تعزيز عملية التكامل الإقليمي من خلال تطبيق التعريفية الخارجية الموحدة، وكفالة حرية تنقل الأشخاص والسلع، وضمان ترابط شبكات الهياكل الأساسية العمرانية، من قبيل شبكة الطاقة والسكك الحديدية، حتى يبلغ الاتفاق هدفه المتمثلين في الحد من الفقر وتعزيز تنمية المنطقة دون الإقليمية.

التعريفية الخارجية الموحدة وتيسير التجارة

- ❖ دعت الهيئة اللجنة المسؤولة عن تنسيق مواقف مختلف الدول الأعضاء بشأن التعريفية الخارجية الموحدة إلى التعجيل بأنشطتها، بما في ذلك إيجاد نطاق التعريفية الخامس، إن أمكن؛
- ❖ حثت الهيئة الدول الأعضاء على اتخاذ جميع التدابير اللازمة لكفالة إزالة حواجز الطرق المتعددة على طول الطرق السريعة في غرب أفريقيا والقضاء على ظاهرة ابتزاز الأموال من المسافرين المحبين للسلام.

الهيكل الأساسية

- ❖ أعرب رؤساء الدول والحكومات عن تقديرهم لمصرف التنمية الأفريقي لما قدمه من مساعدة مالية للصين والهند لما أبدتاه من رغبة في دعم إجراء الدراسة المتعلقة بالترابط بين شبكات السكك الحديدية في المنطقة؛

❖ أعربت الهيئة عن تقديرها للإمارات العربية المتحدة لتمويلها مشروع السكك الحديدية الأفريقية (AFRICARAIL) لربط بنين والنيجر وبوركينا فاسو وتوغو. ودعت كذلك الدول الأعضاء إلى تعبئة موارد إضافية لتنفيذ المشروع. وحثت الدول الأعضاء أيضاً على زيادة جهودها من أجل تعبئة الموارد المالية اللازمة لتنفيذ برنامج الهياكل الأساسية الإقليمية؛

❖ أبدت الهيئة إنشاء هيئة لتنظيم الطاقة الكهربائية في غرب أفريقيا ووكالة إقليمية تابعة للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا للحصول على الطاقة باعتبار ذلك تدبيراً يزد من الاستفادة من الطاقة فضلاً عن اعتماد خطة أمن الإمداد بالطاقة الكهربائية في حالات الطوارئ. وطلبت الهيئة أيضاً إلى مفوضية الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا أن تبحث سبل استخدام مصادر بديلة للطاقة. وحث رؤساء الدول والحكومات كذلك الدول الأعضاء على إقامة شراكات إستراتيجية/بين القطاعين العام والخاص من أجل التعجيل بتنفيذ المشاريع الإقليمية في قطاع الطاقة.

السياسة الزراعية المشتركة والقطاع الخاص

❖ حث رؤساء الدول والحكومات الدول الأعضاء على تنفيذ السياسة الزراعية المشتركة للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، من خلال البرامج الاستثمارية الوطنية الجارية بوجه خاص، بغية كفاية الأمن الغذائي في المنطقة وفي هذا الصدد، عبرت الهيئة عن الحاجة إلى إدارة فعالة لموارد المياه من خلال إدارة متكاملة لمستجمعات المياه في المنطقة، وذلك لإيجاد قطاع زراعي تنافسي، وللمحد من الفقر ومكافحة التصحر. ولهذه الغاية، أبدت الهيئة ارتياحها لاعتماد الدول الأعضاء سياسة موارد المياه لغرب أفريقيا وسياسة البيئة الإقليمية؛

❖ عبر رؤساء الدول والحكومات عن حاجة مفوضية الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا إلى تعزيز إطار التعاون مع الفاعلين الاقتصاديين وتعبئة القطاع الخاص للمشاركة في عملية التكامل الإقليمي. وحثوا كذلك الدول الأعضاء على المضي في تهيئة بيئة مواتية لنشوء قطاع خاص حيوي في غرب أفريقيا.

(ب) السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي (الكوميسا)

16 - انعقد مؤتمر قمة هيئة رؤساء دول وحكومات السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي بنairobi- كينيا في شهر أيار/ مايو 2007. ودعت الهيئة جميع الدول الأعضاء التي لم تنضم بعد إلى منطقة التجارة الحرة إلى القيام بذلك قبل تاريخ بدء عمل الاتحاد الجمركي للسوق المشتركة في كانون الأول/ ديسمبر 2008.

17 - اعتمد مؤتمر القمة هيكل التعريف الخارجية المشتركة للكوميسا الذي يتكون من أربعة نطاقات هي: صفر في المائة على المواد الخام، وصفر في المائة على السلع الرأسمالية و 10 في المائة على السلع الوسيطة، و 25 في المائة على السلع المكتملة الصنع. وفي هذا الصدد، أصدر مؤتمر القمة توجيهات بإتمام الأعمال الفنية اللازمة وطرائق التنفيذ المتعلقة بالتعريف الخارجية المشتركة استناداً إلى نظام تصنيف الأمم المتحدة والانتها من الأمور الأخرى ذات الصلة قبل انعقاد مؤتمر قمة رؤساء الدول والحكومات القادم بغية ضمان بدء عمل الاتحاد الجمركي في 8 كانون الأول/ ديسمبر 2008.

18 - وفيما يتعلق بالمسائل النقدية والمالية، دعا مؤتمر القمة الدول الأعضاء التي لم تصدق بعد على صندوق السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي إلى أن تقوم بذلك حتى يتسنى لها الاستفادة من صندوق التنمية الإقليمية. ويمثل صندوق السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي أداة مالية إقليمية تتيح للدول الأعضاء تلقي التمويل الإنمائي.

19 - وأيد مؤتمر القمة إنشاء وحدة معونة لصالح التجارة داخل أمانة السوق المشتركة لإجراء التحليل الفني وإعداد برامج مناسبة لتقديم المعونة لصالح التجارة/تنسم بالاتساق من أجل الحصول على الموارد المتاحة في إطار مبادرة المعونة لصالح التجارة التي اعتمدتها منظمة التجارة العالمية وهذا الأمر سيعالج الهياكل الأساسية المتصلة بالتجارة، والعراقيل المصادفة في جانب العرض، وتكاليف التكيف الاقتصادية والاجتماعية الناشئة عن تنفيذ الاتفاقيات التجارية الثنائية والإقليمية والمتعددة الأطراف.

20 - وفي مجال الهياكل الأساسية أشاد مؤتمر القمة بالعمل الجاري لتنفيذ الأنظمة المشتركة للمنافسة في مجال النقل الجوي من جانب وزراء السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي، والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، وجماعة شرق أفريقيا، وأتفق على الإسراع بإنشاء هيئة المنافسة المشتركة. وفي هذا الصدد، حث مؤتمر القمة جميع الدول الأعضاء على تنفيذ صكوك السوق المشتركة المتعلقة بتيسير التجارة والنقل العابر بغية تحسين حركة المرور العابر وحركة المرور العابر للحدود. كما اتفق على ضرورة إنشاء شبكة محكمة للنقل بالسكك الحديد في المنطقة دون الإقليمية للسوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي.

21- ويقصد تعزيز تنمية القطاع الخاص في منطقة الكوميسا، أيد مؤتمر القمة إنشاء وكالة إقليمية للاستثمار وهو أمر من شأنه تعزيز كل من الاستثمار، عبر الحدود والاستثمار المباشر الأجنبي، ووضع استراتيجية إقليمية للمعلومات التجارية في منطقة السوق المشتركة. كما اعتمد مؤتمر القمة اتفاقية الاستثمار الخاصة بمنطقة الاستثمارات المشتركة التابعة للسوق المشتركة وحث الدول الأعضاء على التصديق عليها. وأثنى المؤتمر على مجلس الأعمال التجارية التابع للسوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي واتحاد المصنعين بكينيا لعقدهم منتدى الأعمال التجارية بنجاح على هامش مؤتمر القمة من أجل تشجيع الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

22- ودعا مؤتمر القمة أمانة السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي إلى أن تفرغ من إعداد الاتفاق الإطاري للاستثمار للإسراع بإنشاء منطقة الاستثمارات المشتركة وأوعز مؤتمر القمة إلى أمانة السوق المشتركة بأن تضع قائمة شاملة بهياكل الإنتاج الصناعي والصناعة التحويلية في جميع الدول الأعضاء للتعرف على الصناعات القائمة والمحتملة التي يمكن أن تزود السوق المشتركة بمنتجاتها وأن تستفيد من الفرص السوقية والشرائية.

23- وتأكيداً للعزم على إنشاء اتحاد نقدي، أيد مؤتمر القمة قرار لجنة محافظي المصارف المركزية في السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي القاضي بإنشاء معهد نقدي تابع للسوق المشتركة يضطلع بأعمال الإعداد لاستحداث اتحاد نقدي تابع للسوق المشتركة في المنطقة وحث مؤتمر القمة غرفة المقاصة التابعة للسوق المشتركة على التعجيل بإنشاء النظام الإقليمي للمدفوعات والتسويات حتى يبدأ العمل به.

24- وفي مجال الأمن الغذائي، حث مؤتمر القمة الدول الأعضاء على تنسيق خططها الزراعية الوطنية ومواءمة برامجها مع برنامج التنمية الزراعية الشاملة لشرق أفريقيا التابع للشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا بغية كفاءة تحقيق الاكتفاء الذاتي وطنياً وإقليمياً في مجال الغذاء كما دعا الدول الأعضاء إلى تنفيذ الصكوك المتعلقة بتيسير التجارة التي تهدف إلى تشجيع التجارة العابرة للحدود التي يباشرها صغار المنتجين والتجار.

25- وأشاد مؤتمر القمة بإنشاء صندوق السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي الذي سيوفر الدعم لتنمية الهياكل الأساسية في المنطقة. كما أكد مجدداً دعمه لتنفيذ مشروع الممر المائي شيري - زامبيزي وحث أمانة السوق المشتركة على دعم حكومة ملاوي لحشد التمويل لهذا المشروع. كما اعتمد مؤتمر القمة مجمع الطاقة لشرق أفريقيا بوصفه مؤسسة متخصصة تابعة للكوميسا وسبيلاً لتحسين الترابط في مجال الطاقة في المنطقة وفي باقي أفريقيا.

26- وبصدد التعاون بين السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي والجماعات الاقتصادية الإقليمية والاتحاد الأفريقي، لاحظ مؤتمر القمة بارتياح التعاون الذي تعزز بين السوق المشتركة والمنظمات الإقليمية الأخرى في أفريقيا، لاسيما جماعة شرق أفريقيا والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية (إيغاد)، ولجنة المحيط الهندي في إطار لجنة التنسيق الإقليمية، وكذلك لاحظ مؤتمر القمة التقدم الذي يحرز في إطار فرقة العمل المشتركة بين السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي وجماعة شرق أفريقيا في مجال تنسيق ومواءمة أنشطة المؤسسات الثلاث. وقد دأبت لجنة التنسيق الإقليمية وفرقة العمل المشتركة على إجراء مناقشات بشأن تنسيق ومواءمة أنشطة المؤسسات بهدف تحقيق المواءمة والتقريب بين البرامج في سبيل الإسراع بإيجاد الجماعة الاقتصادية الأفريقية.

(ج) جماعة شرق أفريقيا

27- عقدت جماعة شرق أفريقيا مؤتمر قمته الاستثنائية السادسة في أروشا، تنزانيا في آب/أغسطس 2007. وأشار مؤتمر القمة إلى أن جمهورية بروندي وجمهورية رواندا اللتين انضمتا للجماعة في تموز/يوليه 2007 قد أكملت عملية انضمامهما بإيداع كل منهما صك التصديق على معاهدات الانضمام لدى الأمين العام. وفي هذا الصدد، نوه مؤتمر القمة إلى ضرورة تعديل بعض أحكام المعاهدة المنشئة لجماعة شرق أفريقيا بقصد تيسير مشاركة الدولتين الشريكتين الجديدتين بفعالية في أجهزة ومؤسسات الجماعة. ومن ثم وافق على التعديلات على المواد 13 و17 و19 و48 و62 و65 من معاهدة جماعة شرق أفريقيا.

28- وحث مؤتمر القمة أيضاً جمهورية رواندا وجمهورية بروندي على التعجيل بعملية اندماجهما الكامل في الاتحاد الجمركي لجماعة شرق أفريقيا ودعا أيضاً الدول الأعضاء إلى التعجيل بإنشاء السوق المشتركة والاتحاد النقدي بحلول عام 2012. وفي هذا الصدد، أوعز مؤتمر القمة إلى أمانة الجماعة ببحث إمكانية بلوغ عتبة الاتحاد الجمركي في أقرب وقت ممكن وكذلك وضع إطار عمل استراتيجي للإسراع بإنشاء السوق المشتركة والاتحاد النقدي لكي ينظر فيه مؤتمر القمة المقبل.

29- وحث مؤتمر القمة جمهورية رواندا وجمهورية بروندي على بدء مفاوضات بشأن إنشاء فيدرالية سياسية.

30- كما أيد مؤتمر القمة التعاون الثلاثي الأطراف القائم بين جماعة شرق أفريقيا والسوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي في مجال مواءمة السياسات والبرامج في المؤسسات الثلاث. ونأشد كذلك الدول الأعضاء مواءمة تشريعاتها بشأن الاستثمار لتناسب مع قانون الاستثمار النموذجي لجماعة شرق أفريقيا.

- 31 - وانهقد مؤتمر قمة قادة الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي في لوساكا، زامبيا، في آب/ أغسطس 2007. وتلقى المؤتمر تقرير فرقة العمل الوزارية المعنية بالتكامل الاقتصادي الإقليمي عن استعراض إنشاء منطقة التجارة الحرة للجماعة الإنمائية، ووافق على ما ورد في التقرير وهو إيجاد منطقة التجارة الحرة للجماعة في عام 2008. ولاحظ مؤتمر القمة التقدم المحرز في إعداد خارطة الطريق لإنشاء الاتحاد الجمركي للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي وحث فرقة العمل الوزارية على التعجيل بأكمل أعمالها. كما أكد مجدداً قراراته السابقة المتعلقة بضرورة الإسراع بتنفيذ البرامج التجارية والاقتصادية ذات الصلة.
- 32 - وعقد مؤتمر القمة دورة استثنائية بشأن الاستراتيجيات الضرورية للتعجيل بتنمية الهياكل الأساسية الإقليمية. ومن بين نتائج الدورة توجبه بوعز فيه مؤتمر القمة إلى أمانة الجماعة الإنمائية بوضع خطة رئيسية إقليمية لتنمية الهياكل الأساسية بالتعاون الوثيق مع الدول الأعضاء.
- 33 - وأشار مؤتمر القمة إلى التقدم المحرز في تنفيذ إعلان ماسيرو بشأن مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية ومتلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، وشمل ذلك إقرار الإطار التشغيلي للصندوق الإقليمي لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية ومتلازمة نقص المناعة المكتسب التابع للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي.
- 34 - وفي المجال الجنساني، لاحظ مؤتمر القمة التقدم المحرز لتحقيق الرقم المستهدف بتمثيل المرأة في مراكز صنع القرار بنسبة 50 في المائة وأكد التزامه مجدداً ببلوغ هذا الهدف. كما لاحظ التقدم الذي تم إحرازه في المفاوضات المتعلقة بالبروتوكول المتصل بالمساواة الجنسانية والتنمية. ووافق على تأجيل التوقيع عليه حتى تتمكن بعض الدول الأعضاء من اختتام مشاوراتها الداخلية.
- 35 - وأحاط مؤتمر القمة علماً بالتقدم المحرز في الأعمال التحضيرية للمؤتمر الدولي للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي بشأن الفقر والتنمية الذي سيعقد في موريشيوس في نيسان/ أبريل 2008. وسيعقد المؤتمر التشاوري الوزاري للجماعة الإنمائية مع الشركاء المتعاونين الدوليين بالتزامن مع مؤتمر الفقر.
- 36 - ووقع مؤتمر القمة صكوكا قانونية من بينها مذكرة التفاهم بشأن إنشاء اللواء الاحتياطي للجماعة الإنمائية.

(د) تجمع الساحل والصحراء

- 37 - انعهقد مؤتمر قمة تجمع الساحل والصحراء في سرت، الجماهيرية العربية الليبية، في حزيران/ يونيو 2007. ووافق رؤساء الدول والحكومات على قبول جمهورية غينيا واتحاد جزر القمر بوصفهما عضوين كاملي العضوية، وبهذا بلغ عدد أعضاء تجمع الساحل والصحراء 25 بلداً هي: ليبيا والسودان ومالي وتشاد والنيجر وبوركينا فاسو وبنن وجمهورية أفريقيا الوسطى وكوت ديفوار وجيبوتي ومصر وإريتريا وغامبيا وغينيا بيساو وغانا وليبيريا والمغرب ونيجيريا والسنغال وسيراليون والصومال وتوغو وتونس وغينيا وجزر القمر.
- 38 - وأعرب رئيسا حكومتي غينيا وجزر القمر عن ارتياحهما للانضمام لعضوية التجمع وأبديا التزام بلديهما برؤية التجمع وأهدافه.

(هـ) اتحاد المغرب العربي

- 39 - يواصل اتحاد المغرب العربي تنفيذ برامج وأنشطة تهدف إلى تعزيز التكامل بين الدول الأعضاء الخمس. واعتمدت قيادة الاتحاد إستراتيجية إنمائية تنفذ على أربع مراحل هي: إنشاء منطقة للتبادل الحر، واتحاد جمركي، وسوق مشتركة، واتحاد اقتصادي. وتشمل الإنجازات الملموسة التي حققها الاتحاد حتى الآن الربط الكهربائي بين الدول الأعضاء الخمس، وإنشاء نظام مشترك لرصد المياه الجوفية في شبكة المياه الجوفية للصحراء (العهد الطباشيري الأوسط) التي تتشاطرها ثلاث من الدول الأعضاء (الجزائر وتونس وليبيا) وإنشاء اتحاد المصارف المغاربية في تونس.

(و) الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا

- 40 - انعهقد مؤتمر قمة الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا في برازافيل، الكونغو، يومي 30 و31 تشرين الأول/ أكتوبر 2007. وأكد المؤتمر مجدداً التزامه بتعزيز التنمية والنمو الاقتصادي عن طريق تحقيق التكامل بين أسواق الدول الأعضاء وحث الدول الأعضاء على العمل على: مواصلة التعريفية الخارجية المشتركة للجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا بغية تحقيق اتحاد جمركي في عام 2008؛ وإزالة الحواجز غير الجمركية؛ ومواءمة المستندات الجمركية؛ وكفالة حرية تنقل الأشخاص، وبخاصة أصحاب المشاريع الاقتصادية؛ واتخاذ تدابير الهياكل الأساسية الداعمة؛ من قبيل اعتماد خطة رئيسية للنقل، وإنشاء مجمع للطاقة في المنطقة دون الإقليمية واعتماد برنامج للأمن الغذائي؛ وإيجاد ضريبة مجتمعية تبلغ نسبتها 0,4 في المائة لتمويل التكامل الإقليمي.

41- دعا مؤتمر القمة رئيس مفوضية الجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا وأمين الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا إلى تشكيل لجنة مكونة من مفوضية الاتحاد الأفريقي، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومصرف التنمية الأفريقي لوضع إطار لمواءمة البرامج والأنشطة التي تضطلع بها الجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا وتحقيق التكامل في آخر المطاف للمؤسستين. كما دعا أمانة الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا إلى وضع إطار للإدارة المستدامة، ومواءمة وتنسيق موارد المياه في منطقة الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا على ذلك، كُلف مجمع الطاقة لوسط أفريقيا بالتعاون مع أمانة الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا إنشاء آلية فعالة لتسويق الكهرباء في منطقة الجماعة وفي هذا الصدد، يجب أن تستند الآلية إلى مبادئ التكامل والتعاون والاستثمار السليم الذي يعود بالفائدة لجميع الأطراف.

42- كما كلف مؤتمر القمة أمين الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا بمواصلة جهوده الرامية إلى الحفاظ على السلم والأمن على طول حدود الدول الأعضاء وبخاصة تلك التي تنطوي على: الأنشطة الإجرامية المسلحة، وتداول الأسلحة الصغيرة غير المشروعة، وانتهاك حقوق الإنسان، وبخاصة حقوق المرأة والأطفال، والاتجار بالمخدرات والسلع المهربة.

دال - الأنشطة الرئيسية التي اضطلعت بها مفوضية الاتحاد الأفريقي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا في مجال التكامل الإقليمي

43- اضطلعت مفوضية الاتحاد الأفريقي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا بأنشطة رئيسية أثناء السنة قيد الاستعراض في إطار جهودهما لدعم التعجيل بتنفيذ برنامج التكامل في القارة.

(أ) مفوضية الاتحاد الأفريقي

44- قامت مفوضية الاتحاد الأفريقي، بالتعاون مع حكومة رواندا واللجنة الاقتصادية لأفريقيا بتنظيم المؤتمر الثاني للوزراء الأفريقيين المسؤولين عن التكامل في كينشاسا، رواندا، يومي 26 و 27 تموز/يوليه 2007. وسبق المؤتمر الوزاري اجتماع لفريق من الخبراء انعقد في الفترة من 23 إلى 25 تموز/يوليه 2007. وكان الهدف الرئيسي للمؤتمر هو استعراض دراستين أجرتهما مفوضية الاتحاد الأفريقي: استعراض معاهدة أبوجا واعتماد برنامج للحد الأدنى من التكامل لكل جماعة من الجماعات الاقتصادية الإقليمية.

45- وأجرى الوزراء أيضاً تبادلاً للآراء بشأن عدد من المسائل ذات الصلة ببرنامج التكامل في أفريقيا منها ما يلي:

- هل تستطيع أفريقيا التغلب على التحديات التي تعوق تكاملها الاقتصادي والسياسي؟ وهل يمكن أن يكون المثال الأوروبي نموذجاً يحتذى؟

- بناء أسواق مشتركة في أفريقيا: النتائج التي تحققت والتحديات الماثلة والطريق إلى الأمام؛

- انتقال عوامل الإنتاج فيما بين الدول: هل هو قوة دافعة أم معوق لعملية التكامل الإقليمي؟

46- وبعد إجراء مناقشات مستفيضة ومثمرة أصدر الوزراء إعلاناً تضمن أموراً في جملتها التوصيات التالية:

❖ حث الوزراء مفوضية الاتحاد الأفريقي والجماعات الاقتصادية الإقليمية على أن تقوم، استشعاراً لروح قرار مؤتمر قمة بانجول، بمواصلة مواءمة وتنسيق سياسات وبرامج الجماعات الاقتصادية الإقليمية باعتبارها استراتيجيات هامة لتحقيق التكامل؛

❖ طلب الوزراء من مفوضية الاتحاد الأفريقي أن تقوم بتنسيق أنشطة الجماعات الاقتصادية الإقليمية وضمان التنفيذ الفعال للقرارات المتخذة بشأن التكامل على الصعيد القاري؛

❖ دعا الوزراء الدول الأعضاء والجماعات الاقتصادية الإقليمية إلى التركيز على تنمية الهياكل الأساسية في القارة من أجل التعجيل بتحقيق التكامل الإقليمي والقاري وتعميقه بالتعاون مع مصرف التنمية الأفريقي والشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا؛ ودعم إنشاء آليات التمويل الملائمة مثل الصندوق الأفريقي لتنمية الهياكل الأساسية؛

- ❖ دعا الوزراء الدول الأعضاء والجماعات الاقتصادية الإقليمية أيضاً إلى تعزيز التكامل الإقليمي والقاري باتخاذ تدابير ملموسة منها: مواجهة التحديات المتمثلة في العراقيل في جانب العرض، وتنويع الإنتاج، وكفالة حرية تنقل الأشخاص، وضمان الحق في الإقامة والاستقرار، وحرية حركة السلع، والخدمات، ورؤوس الأموال، فضلاً عن كفالة الأمن البشري وإنشاء آليات للتصدي للأنشطة الإجرامية؛
- ❖ طلب الوزراء من مفوضية الاتحاد الأفريقي كذلك الإسراع بإنشاء المؤسسات المالية المنصوص عليها في القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي؛
- ❖ أكد الوزراء حاجة الدول الأعضاء واللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومصرف التنمية الأفريقي إلى تعزيز قدرة الهيئات الإقليمية والقارية المعنية بالتكامل؛
- ❖ دعا الوزراء مفوضية الاتحاد الأفريقي إلى أن تقوم بدعم من اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومصرف التنمية الأفريقي بالإسراع بعملية إنشاء بورصة أفريقية لتعزيز تعبئة الموارد المالية داخل القارة؛
- ❖ كرر الوزراء تأكيد ضرورة استمرار المفاوضات الجارية بشأن اتفاقات الشراكة الاقتصادية بتنسيق من مفوضية الاتحاد الأفريقي مع وضع برنامج التكامل الإقليمي والقاري في الاعتبار.

(ب) اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

47- نظمت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، بالتعاون مع مفوضية الاتحاد الأفريقي، الدورة الخامسة للجنة التجارة والتعاون والتكامل بمقر اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في أديس أبابا، إثيوبيا، في الفترة من 8 إلى 10 تشرين الأول/أكتوبر 2007. وكانت لجنة التجارة والتعاون والتكامل قد أنشئت بموجب قرار مؤتمر وزراء اللجنة الاقتصادية لأفريقيا 827 (د-32).

48 - وقد انصب التركيز في الاجتماع على بحث المسائل المتصلة بأنشطة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا للنهوض ببرنامج الاتحاد الأفريقي القاري للتعاون الاقتصادي وكذا تعزيز التجارة داخل أفريقيا وخارجها. وفي هذا الصدد، بحث الاجتماع المسائل التالية:

- التقدم المحرز في مجال التكامل الإقليمي في أفريقيا؛
 - التجارة فيما بين البلدان الأفريقية؛
 - الهياكل الأساسية للنقل وخدمات النقل في أفريقيا؛
 - حالة مفاوضات منظمة التجارة العالمية واتفاقات الشراكة الاقتصادية؛
 - التقدم المحرز في مبادرة الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا (نيباد)؛
- الأنشطة الرئيسية التي اضطلعت بها اللجنة الاقتصادية لأفريقيا أثناء فترة السنتين الحالية وأولويات العمل لفترة السنتين القادمة 2008-2009.

49 - بعد إجراء مداولات مثمرة وصريحة ومستفيضة قدمت اللجنة التوصيات التالية:

(أ) ينبغي للجنة الاقتصادية لأفريقيا أن تقوم، بالتعاون مع مفوضية الاتحاد الأفريقي ومصرف التنمية الأفريقي، بوضع إطار لمواءمة وتنسيق سياسات برامج الجماعات الاقتصادية الإقليمية باعتبارها استراتيجيات هامة لترشيد أعمال هذه الجماعات؛

(ب) ينبغي للجنة الاقتصادية لأفريقيا ومفوضية الاتحاد الأفريقي أن تقوم بمواءمة اجتماعاتهما بشأن التجارة والتكامل الإقليمي وتقديم الدعم للدول الأعضاء لإدماج التكامل الإقليمي في برامجها الوطنية وتوفير الدعم التقني للجماعات الاقتصادية الإقليمية في سعيها للتحويل إلى مناطق تجارية حرة واتحادات جمركية وأسواق مشتركة واتحادات نقدية؛

(ج) ينبغي لاجتماعات اللجنة المقبلة أن تكفل قيام الدول الأعضاء بتقديم تقارير عن تجاربها وعن التحديات التي تواجهها وأفضل الممارسات لديها في القضايا المدرجة في بنود جدول الأعمال؛

(د) ينبغي لاجتماعات اللجنة المقبلة أن تكون شديدة التركيز، وينبغي أن تنصب جداول أعمالها على مناقشات متعمقة بشأن موضوع أو موضوعين أو مسألة أو مسألتين؛

(هـ) ينبغي للجنة الاقتصادية لأفريقيا أن تواصل تعاونها الوثيق مع مفوضية الاتحاد الأفريقي ومصرف التنمية الأفريقي والجماعات الاقتصادية الإقليمية من أجل النهوض ببرنامج التكامل القاري. وهناك حاجة في هذا الصدد إلى توخي الواقعية في الأهداف والتوقعات والتركيز على الأعمال التي تكون البلدان مستعدة لتنفيذها؛

(و) ينبغي للجنة الاقتصادية لأفريقيا أن تعمل مع الجماعات الاقتصادية الأفريقية والمنظمات الحكومية الدولية الأخرى، لتعزيز تيسير التجارة فيما بين المناطق دون الإقليمية. وينبغي أن تقوم اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في هذا الصدد بالتعاون مع مفوضية الاتحاد الأفريقي ومصرف التنمية الأفريقي، بوضع إطار من أجل مواءمة قواعد المنشأ وكفاءة الإدارة الفعالة للممرات وضمان الإدارة الآلية للوثائق الجمركية ومواءمتها وتأمين الرصد الفعال للحواجز غير الجمركية؛ ومواءمة سياسات النقل؛ وتطوير الممرات المائية الداخلية في المناطق دون الإقليمية؛

(ز) ينبغي للجنة الاقتصادية لأفريقيا أن تقوم بوضع إطار لتعزيز التعاون فيما بين الجماعات الاقتصادية الإقليمية من أجل مواءمة البرتوكولات التجارية لهذه الجماعات وتشجيع التجارة فيما بين البلدان الأفريقية وتنويع الإنتاج. ويتعين أن تقوم اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في هذا الصدد بإجراء دراسات بشأن التكاليف والفوائد الاقتصادية لمناطق التجارة الحرة فيما بين الجماعات الاقتصادية الإقليمية؛

(ح) مراعاة للشواغل الرئيسية التي أثارها المشاركون بشأن تحديد يوم 31 كانون الأول/ ديسمبر 2007 كموعدين نهائيين لتوقيع اتفاقات الشراكة الاقتصادية، أكدت ضرورة تمديد الموعد النهائي لسنة واحدة على الأقل للانهاء من البت في جميع القضايا العالقة في المفاوضات بشأن اتفاقات الشراكة الاقتصادية؛

(ط) ينبغي للجنة الاقتصادية لأفريقيا أن تواصل تعاونها التقني مع مفوضية الاتحاد الأفريقي والجماعات الاقتصادية الإقليمية والدول الأعضاء بشأن المفاوضات المتعلقة بالتجارة الدولية. وفي هذا الصدد، ينبغي للجنة الاقتصادية لأفريقيا أن تقدم الدعم لمفوضية الاتحاد الأفريقي للاضطلاع بولايتها المتمثلة في تنسيق المفاوضات المتعلقة بمنظمة التجارة العالمية واتفاقات الشراكة الاقتصادية وذلك من أجل ضمان إسماع صوت أفريقي موحد وكذلك كفالة دعم نتائج المفاوضات لخطة تنمية أفريقيا؛

(ي) ينبغي للجنة الاقتصادية لأفريقيا أن تواصل تقديم الدعم التقني للدول الأعضاء في إطار عملياتها للانضمام لمنظمة التجارة العالمية.

هاء - الأنشطة المقررة للجنة الاقتصادية لأفريقيا في مجال التكامل الإقليمي

50 - ما زالت عملية مواءمة برنامج التكامل الإقليمي للجنة الاقتصادية لأفريقيا مع الرؤية العامة للاتحاد الأفريقي وأهدافه مستمرة. وقد تم في هذا الصدد تنفيذ معظم أنشطته بالتعاون الشديد مع مفوضية الاتحاد الأفريقي ومصرف التنمية الأفريقي. وسوف يشمل هذا البرنامج على مدى السنوات القليلة: تعزيز التعاون والتكامل الإقليميين بما يتفق مع رؤية القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي؛ ومعاودة أوجاء وتعزيز التجارة فيما بين البلدان الأفريقية؛ وتقديم الدعم المؤسسي للجماعات الاقتصادية الإقليمية، وزيادة تنمية الهياكل الأساسية والموارد الطبيعية (النقل والطاقة والمياه والمعادن) ضمن إطار مبادرات الشراكة الجديدة التي تهدف إلى تعزيز التكامل في القارة.

51 - ولتحقيق هذه الأهداف والمقاصد، سوف تعمل اللجنة الاقتصادية لأفريقيا على تنفيذ عدد من البرامج تشمل ما يلي:

(أ) تقييم التكامل الإقليمي في أفريقيا

52 - يمثل تقييم التكامل الإقليمي في أفريقيا مشروعاً رئيسياً في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بضطلع به بالتعاون مع مفوضية الاتحاد الأفريقي ويكرس لإجراء تحليل متعمق للتحديات القائمة والحلول الممكنة لتحسين أهداف التكامل الإقليمي في أفريقيا. وقد ركز المشروع الأول لتقييم التكامل الإقليمي في أفريقيا الذي اكتمل في أيار/ مايو 2004 على إجراء تقييم شامل لحالة التكامل الإقليمي في أفريقيا. ويتم نشر النتائج على نطاق واسع وأصبحت تستخدمها الجماعات الاقتصادية الإقليمية وأصحاب المصلحة الآخرون على نطاق واسع كمصدر غني للتحليلات والتوصيات من أجل تعزيز وتعديل برامجها المتعلقة بالتكامل. وحاولت المشاريع اللاحقة معالجة التحديات المواضيعية الهامة. ولهذه الغاية، ركز المشروع الثاني في هذا الإطار

على دراسة مسألة ترشيد مجموعات التكامل المتعددة في أفريقيا وعضوياتها المتداخلة وتقديم توصيات بشأنها وقد كان أحد الإسهامات الهامة في المشاورات اللاحقة التي أجراها الاتحاد الأفريقي مع الجماعات الاقتصادية الإقليمية والدول الأعضاء وأدت في نهاية المطاف إلى اتخاذ قرار سياسي من جانب الاتحاد الأفريقي بعدم الاعتراف بجماعات اقتصادية أخرى غير الجماعات الاقتصادية الثماني القائمة المعترف بها كركائز رئيسية للاتحاد الأفريقي. أما مشروع التقييم الثالث المقرر نشره في مطلع عام 2008 فيركز على موضوع التقارب بين سياسات الاقتصاد الكلي والتكامل النقدي والمالي كأساس للتكامل الفعلي.

53 - وفي الفترة 2008 - 2009 ، تعزز اللجنة الاقتصادية لأفريقيا أن تنفذ، بالتعاون مع مفوضية الاتحاد الأفريقي ومصرف التنمية الأفريقي، المشروع الرابع من مشاريع التكامل الإقليمي الذي سيركز على الموضوع الهام المتمثل في التجارة فيما بين البلدان الأفريقية، وهو موضوع لا يزال يشكل تحدياً رئيسياً لعملية التكامل في أفريقيا، إذ ظل حجم هذه التجارة لعقود عديدة ضئيل للغاية قياساً إلى تجارة القارة مع العالم الخارجي. ويمثل حجم التجارة الأفريقية مع بلدان أفريقيا أخرى 10 في المائة فقط في حين يصل حجم تجارة أمريكا الشمالية مع بلدان أخرى في أمريكا الشمالية إلى 40 في المائة ويصل حجم تجارة بلدان أوروبا الغربية مع بلدان أخرى في تلك المنطقة إلى 63 في المائة. ويعني تدني حجم التجارة البينية في أفريقيا ضياع العديد من الفرص للاستفادة من التجارة داخل القارة في تعزيز آفاق التخصص بين البلدان الأفريقية والتعجيل بتحقيق التنمية والتكامل. ولذلك، سيعالج المشروع الرابع في برنامج التكامل الإقليمي مسألة التجارة البينية الأفريقية وجميع تشعباتها التي تتراوح بين معالجة جانب العرض والتصدي لمعوقات الهياكل الأساسية المتصلة بالتجارة وزيادة تيسير التجارة عبر الممرات الرئيسية الأفريقية.

54 - والهدف العام من المشروع الرابع في برنامج التكامل الإقليمي في أفريقيا هو إجراء تحليل عملي شامل للأسباب التي جعلت التجارة ، مازالت ضئيلة للغاية على مدى عقدين من الزمن وألنقدم باقتراحات ملموسة لتنفيذها الدول الأعضاء والجماعات الاقتصادية الإقليمية والفاعلون في القطاع الخاص وغيرهم من أصحاب المصلحة في تنمية أفريقيا لمعالجة الجوانب العديدة للجزء التجارة البينية الأفريقية .

(ب) مرصد التكامل الإقليمي في أفريقيا

55 - يعتمد النجاح في تحقيق أي عملية تكاملية إلى حد كبير على الالتزام السياسي من جانب الدول الأعضاء بتنفيذ معاهداتها وبروتوكولاتها. ويشير عدم تنفيذ الحكومات للالتزاماتها في الغالب إلى انعدام الإرادة السياسية. فحينما يطلب مثلاً من دول أعضاء في الجماعات الاقتصادية الإقليمية أن تصدق على بروتوكول بشأن تحرير التجارة وحرية تنقل الأشخاص وأن تنفذه، قد يشعر مواطنو الجماعة الاقتصادية الإقليمية المعنية وأصحاب مصلحة آخرون بعدم الرضا إزاء الدولة العضو التي لا تقوم بالتصديق على البروتوكول وتنفيذه. وهكذا فقد تفقد الدول الأعضاء مصداقيتها في أعين أقرانها وفي نظر أصحاب المصلحة. وسوف يؤدي الالتزام بعملية التكامل من خلال الخطب المنمقة إلى انعدام الشفافية والرصد في غياب آليات ملائمة للاتصال. ولذلك، سوف توفر المعلومات الشفافة والمعارف المتاحة عن التزامات الدول الأعضاء بعملية التكامل نافذة يستطيع أصحاب المصلحة من خلالها الوقوف نوعاً ما على أداء الدول الأعضاء وستكون بمثابة أداة للضبط ، وحافزاً للدول الأعضاء للوفاء بالتزاماتها.

56 - ويحتاج أصحاب المصلحة أيضاً إلى تمكينهم للمشاركة في رصد عملية التكامل في أفريقيا من أجل تعزيز مساءلة المؤسسات الإقليمية التي أوكلت إليها مهمة قيادة العملية كل في منطقتها دون الإقليمية. ومن شأن إنشاء منبر لتوفير معلومات ومعارف شاملة عن برنامج وعمليات التكامل في أفريقيا أن يفتح وسيلة يمكن من خلالها فحص ودراسة ما يحدث في هذه المؤسسات وبالتالي تيسير ترويج عملية التكامل وإضفاء الطابع الديمقراطي عليها. وكثيراً ما لا تتوفر لأصحاب المصلحة، بما في ذلك المجتمع المدني والقطاع الخاص والمنظمات المجتمعية الأخرى، المعلومات ذات الصلة اللازمة لإجراء تقييم سليم لبرنامج وعمليات التكامل والتقدم المحرز والتحديات المواجهة في بلدانهم أو مناطقهم. ولكن الشعور بالتكامل الإقليمي ودعمه من خلال المشاركة النشطة لهذه المجموعات في عملية التكامل الإقليمي أمران يتمان على الصعيد الوطني .

57 - وعلاوة على ذلك، فإن الطابع المتداخل لولايات وأهداف الجماعات الاقتصادية الإقليمية، ولاسيما تلك العاملة في نفس المنطقة الإقليمية قد ترتبت عليه في كثير من الأحيان ازدواجية في البرامج والأنشطة ولتعزيز مواءمة برامج وأنشطة الجماعات الاقتصادية الإقليمية التي تشتد الحاجة إليها لتفادي أو تقليل الازدواجية في الجهود والموارد المهدرة للطاقة إلى أدنى حد سيكون من الأهمية بمكان إنشاء منبر لتنسيق وتبادل المعلومات والاستفادة منها، وتشجيع توحيد البيانات الإحصائية وقابليتها للمقارنة على نطاق التكامل الأفريقي بجميع مظاهره. ولدى الجماعات الاقتصادية الإقليمية حالياً أطرها الفردية للإبلاغ عن أنشطتها دون أن تكون هناك أي صلات تربط بينها.

58 - والقصد من إنشاء مرصد للتكامل الإقليمي هو المساعدة في تلبية الاحتياجات الواردة أعلاه وبالتالي تعزيز عملية مواءمة البرامج فيما بين الجماعات الاقتصادية الإقليمية وزيادة مشاركة منظمات المجتمع المدني وجميع أصحاب المصلحة في عملية التكامل في أفريقيا، وتعزيز مساءلة الدول الأعضاء ومؤسساتها الإقليمية، ولاسيما الجماعات الاقتصادية الإقليمية فيما يتعلق بتحقيق أهداف التكامل.

59 – والهدف الرئيسي من إنشاء المرصد/ البوابة هو تقديم معلومات وحقائق وأرقام منتظمة بشأن برامج التكامل الإقليمي في أفريقيا في كل الجماعات الاقتصادية الإقليمية والدول الأعضاء تتضمن معلومات بشأن:

- ❖ البروتوكولات والمعاهدات الرئيسية المتعلقة بالتكامل الإقليمي؛
- ❖ التصديق على المعاهدات والبروتوكولات؛
- ❖ معلومات مفصلة عن الجماعات الاقتصادية الإقليمية؛
- ❖ معلومات قطاعية (التجارة، الهياكل الأساسية ... الخ).

60 – وسوف يساعد المرصد كذلك في تسهيل نشر أنشطة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا والجهات الشريكة معها وتعميم منشوراتها في مجال التكامل الإقليمي كما سيساهم فضلاً عن ذلك في تعزيز الفعالية من حيث التكاليف والتعاون فيما بين الجماعات الاقتصادية الإقليمية والبلدان والمؤسسات الأفريقية في مجال نشر وتبادل المعلومات بشأن التكامل الإقليمي، والبحث عن حلول للمشاكل والتحديات المشتركة.

(ج) المساعدة التقنية المتعلقة ببناء القدرات والتعاون

61 – لتعزيز دور الجماعات الاقتصادية الإقليمية بوصفها مؤسسات دون إقليمية لرسم السياسات الإنمائية، ستواصل اللجنة الاقتصادية لأفريقيا تقديم الدعم لعدد منها في الأنشطة التي تقوم بها لتنمية القدرات البشرية، ولأسيما فيما يتعلق بالمعلومات والإحصاءات والتجارة والتيسير وضع سياسة بشأن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. كما ستقدم اللجنة الاقتصادية لأفريقيا الدعم التقني إلى الدول الأعضاء لبناء قدراتها لتنفيذ برامج التكامل التي يضطلع بها الاتحاد الأفريقي وبرنامجها للشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا فضلاً عن مساعدة الجماعات الاقتصادية الإقليمية في دمج برامجها في سبيل إنشاء اتحاد الجماعة الاقتصادية الأفريقية.

(د) المبادرات في مجالي الهياكل الأساسية والموارد الطبيعية

62 – وتعزيزاً للتكامل المادي في القارة، سوف تضطلع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، بالتعاون مع مفوضية الاتحاد الأفريقي والشركاء الآخرين، بأنشطة تنسجم مع الأهداف العامة لمبادرات الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا في مجال الهياكل الأساسية وسيتم ذلك من خلال تقديم اللجنة الاقتصادية لأفريقيا للدعم التقني الاستراتيجي للدول الأعضاء والجماعات الاقتصادية الإقليمية في مجالات النقل والطاقة والموارد المائية والموارد الطبيعية. ومن بين الأنشطة التي سيجري الاضطلاع بها ما يلي:

- نشر تقرير تنمية الموارد المائية في أفريقيا؛
- تعزيز القدرات البشرية والمؤسسية لتنفيذ المبادرات المتصلة بالمياه، بما في ذلك المركز الأفريقي لتبادل المعلومات عن المياه ومؤتمر البلدان الأفريقية للتنفيذ والشراكة في مجال المياه؛
- عقد مؤتمر بشأن الاستثمار في مجالي الهياكل الأساسية والموارد الطبيعية؛
- تقييم حالة تنفيذ قرار ياموسوكرو بشأن تحرير النقل الجوي في أفريقيا؛
- إنشاء آلية لزيادة فرص الحصول على الطاقة في المناطق الريفية بأفريقيا؛
- مراجعة قواعد السلوك والمبادئ التوجيهية والمعايير الأفريقية في مجال الموارد الطبيعية؛
- إنشاء فريق للتعلم من الأقران بشأن إدارة الموارد الطبيعية.

واو- الطريق إلى الأمام

63 – تعرض هذه المذكرة معلومات مستكملة عن برنامج التكامل الإقليمي لمفوضية الاتحاد الأفريقي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا الذي ينسجم استراتيجياً مع الرؤية والأهداف العامة للاتحاد الأفريقي ومفوضية الاتحاد الأفريقي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا مصممتان على تنفيذ عدد من البرامج والأنشطة بالشراكة مع مصرف التنمية الأفريقي والجماعات الاقتصادية الإقليمية وأصحاب المصلحة الرئيسيين الآخرين، لتعزيز برنامج التكامل في القارة والنهوض به.

مسائل مطروحة للنظر فيها :

- دعم نشر التقارير المتعلقة بتقييم التكامل الإقليمي في أفريقيا، إذ أن حاجة مفوضية الاتحاد الأفريقي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا في حاجة إلى مواصلة تحليلهما وتقييمهما للتقدم المحرز في مجال التكامل الإقليمي في القارة ونشر نتائجهما عن طريق تقرير رئيسي استناداً إلى الخبرات المكتسبة في المناطق دون الإقليمية لإتاحة الفرصة لرأسي السياسات لاتخاذ قرارات استراتيجية تسند لها الأدلة بشأن التكامل الإقليمي؛
- تقديم الدعم لمفوضية الاتحاد الأفريقي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا لتنفيذ البرامج والأنشطة الهادفة إلى دعم مناقشة الاتحاد الأفريقي لإطار حكومة الاتحاد لأفريقيا؛
- دعم إنشاء مرصد للتكامل الإقليمي لتقديم معلومات ووقائع وأرقام منتظمة بشأن برنامج التكامل الإقليمي في أفريقيا على نطاق الجماعات الاقتصادية الإقليمية والدول الأعضاء؛
- دعم إدماج التكامل الإقليمي في السياسات الوطنية: حاجة مفوضية الاتحاد الأفريقي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا إلى دعم الجهود القارية لتوعية المسؤولين الحكوميين والبرلمانيين والقطاع الخاص والمجتمع المدني بالمساهمة في تحقيق التكامل الإقليمي من أجل النهوض بخطة تنمية القارة. وينبغي لمفوضية الاتحاد الأفريقي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا في هذا الصدد أن تقدم المساعدة إلى الدول الأعضاء لوضع مؤشرات موثوق بها لرصد وتقييم برامجها وأنشطتها في مجال التكامل الإقليمي؛
- دعم مفوضية الاتحاد الأفريقي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا في مساعدتهما الجماعات الاقتصادية الإقليمية وهي تتحول إلى مناطق للتجارة الحرة أو اتحادات جمركية أو أسواق مشتركة بغية التعجيل بإقامة الجماعة الاقتصادية الأفريقية على النحو المكرس في معاهدة أبوجا؛
- دعم البرامج والأنشطة التي تنفذها مفوضية الاتحاد الأفريقي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا في مجال الهياكل الأساسية والموارد الطبيعية. وتقديم الدعم إلى اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في هذا الصدد لعقد مؤتمر بشأن الاستثمار في مجال الهياكل الأساسية والموارد الطبيعية وكذلك تشجيع المفوضية واللجنة ومصرف التنمية الأفريقي لإيجاد مصادر بديلة لتمويل الاحتياجات الأفريقية الكثيفة في مجال الهياكل الأساسية نظراً لعدم كفاية مصادر التمويل التقليدية.